



# الفرص الدراسية وحراك الطلاب





## سياسات وإجراءات القبول في الجامعات العربية

رفيقة حمود<sup>1</sup>

### ملخص

أبرز شروط القبول في الدول العربية للحصول على الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس/الليسانس/الإجازة)، وذلك من حيث: كيفية تنسيق القبول في الدول المختلفة (تنسيق مركزي على مستوى الدولة أم لا مركزي ضمن مؤسسات التعليم العالي نفسها)، ونوع الشهادة المطلوبة، ومعدلات النجاح الدنيا للقبول، والانتقاء التنافسي وفقاً لترتيب درجات الطلبة في الشهادة، ومدة صلاحية الشهادة، وتنظيم اختبارات القدرات، أو مباراة/مسابقات/امتحانات تنافسية للقبول، أو إجراء مقابلات شخصية، إلخ. ثم تستعرض بالتفصيل نماذج من سياسات وإجراءات القبول في بعض الجامعات العربية الحكومية والخاصة، وكلياتها المختلفة (كلما كان ذلك متوفراً)، في عدد من دول المنطقة تمثل المناطق الجغرافية المختلفة (الأردن، البحرين، السودان، تونس، لبنان، مصر، اليمن) وتجري مقارنة فيما بينها. وتستخلص مما تقدم أبرز نقاط القوة في سياسات القبول مثل: التنسيق المركزي والاعتماد على نتائج الامتحان نفسه للقبول في بعض الدول لأن ذلك يحقق العدالة وتكافؤ الفرص، حيث يخضع جميع الطلبة للظروف نفسها؛ واستخدام أكثر من معيار للقبول في دول أخرى؛ ومنح امتيازات لبعض الفئات المحرومة أو الأقل حظاً ولبعض المناطق الجغرافية الأقل نمواً في بعضها الآخر؛ وتوفير أكثر من فرصة خلال السنة الواحدة للالتحاق بالتعليم العالي في بعض المؤسسات. كما تستخلص أبرز نقاط الضعف في تلك السياسات، مثل: تدني معدلات الالتحاق في التعليم العالي؛ وظهور اختلالات تربوية عديدة بسبب اعتماد القبول في التعليم العالي في عدد من الدول العربية على معيار وحيد هو مجموع الدرجات في امتحانات نهاية المرحلة الثانوية؛ وفتح «أقسام خاصة» في بعض الكليات الحكومية العربية وفرض رسوم مرتفعة فيها، مما يضر بعدالة توزيع فرص التعليم العالي؛ والتميز في القبول لصالح أبناء بعض الفئات دون وجه حق، وهروب نسب كبيرة من الطلاب من التخصصات العلمية إلى التخصصات الأدبية والإنسانية. وتنتهي الورقة بتقديم مقترحات عديدة لتطوير سياسات وإجراءات القبول في مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية.

<sup>1</sup> مستشارة اليونسكو وعميدة كلية التربية بجامعة البحرين سابقاً.



## أولاً: مقدمة

ازداد الاهتمام العالمي في العقود الأخيرة بالتعليم العالي، وبدأت الدول المختلفة تهتم بتطويره وتحسين نوعيته حتى يتمكن من التصدي للتحديات الكبيرة التي يواجهها، بهدف بناء جيل متعلم مسلح بالمعرفة وقادر على المنافسة. وقد توسع التعليم العالي كمياً في جميع أنحاء العالم، إلا أن معدلات الالتحاق به تختلف من منطقة إلى أخرى.

وفي الدول العربية ازدادت أيضاً أعداد الملتحقين بالتعليم العالي خلال العقود الأخيرة، إلا أن معدلات الالتحاق الإجمالي فيها لا تزال أقل بكثير من معدلات الدول المتقدمة. ففي عام 2006، بلغت هذه المعدلات في مجمل الدول العربية 22%، مع فروق كبيرة بين هذه الدول في هذا المجال، حيث بلغت على سبيل المثال: 48% في كل من لبنان وفلسطين، و39% في الأردن، وانخفضت إلى 9% في اليمن، في حين بلغت 67% في الدول المتقدمة، و70% في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية (UNESCO, 2008, PP. 332-338). كما أن عدد الجامعات في الدول العربية منخفض مقارنة بعدد الجامعات في الدول التي تشبه المجموعة العربية من حيث عدد السكان، حيث نجد، على سبيل المثال، حوالي 3500 مؤسسة تعليم عال في الولايات المتحدة الأمريكية مقابل حوالي 395 جامعة في الدول العربية (الأمين وآخرون، 2008). وهذا أمر مؤسف لأن التعليم العالي حق لكل من يقدر عليه فكرياً.

في هذا الإطار، تعتبر سياسات وإجراءات القبول في التعليم العالي عنصراً أساسياً وحساساً لأنها تساعد المؤسسات على تحديد الطلبة الذين سوف يلتحقون بها ليطمئن تأهيلهم للأدوار التي ينتظرها المجتمع. وكلما زادت فعالية سياسات القبول ساعد ذلك على زيادة قدرة التعليم العالي على تحسين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحراك الاجتماعي. ولهذا يشكل الاطلاع على نماذج من سياسات القبول المستخدمة في التعليم العالي، ومناقشة نقاط القوة والضعف في كل منها عاملاً يساعد الحكومات ومنتخذي القرار المعنيين بالتعليم العالي على اختيار أفضل السياسات والإجراءات التي تتلاءم مع الظروف والإمكانات المتاحة، والتي من شأنها تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص إلى أقصى حد ممكن.

هذا، وتبين الدراسات أن سياسات وشروط وإجراءات القبول تتنوع تنوعاً كبيراً في مؤسسات التعليم العالي في بلدان العالم وفقاً لظروف كل منها وإمكاناته وقناعات المسؤولين. ففي دراسة أعدّها روبن ماتروس هلمس (Helms, 2008) للبنك الدولي حول سياسات ومعايير وإجراءات القبول للدرجة الجامعية الأولى في الجامعات الحكومية في عدد كبير من دول العالم، يتبين أن كثيراً من الجامعات تعتمد بشكل أساسي على نتائج امتحانات نهاية المرحلة الثانوية، في حين يتطلب بعضها الآخر النظر في نتائج الطلبة خلال تلك المرحلة وذلك في كافة المواد التعليمية التي سبق ودرسها الطالب، أو في مواد محددة هي تلك التي ينوي أن يدرسها في مرحلة التعليم العالي. وتتظلم بعض المؤسسات اختبارات القدرات المقننة (Standardized Aptitude Tests) التي تقيس القدرات المعرفية، كمهارات فهم القراءة والتفكير الاستنتاجي وغيرها أكثر مما تقيس الجانب التحصيلي؛ أو تنظم امتحانات في مواد تحصيلية محددة تبعاً لمجالات تخصصاتها. وقد يتطلب بعضها تقديم رسائل توصية وتعريف من المعلمين أو المدرسين أو الموظفين العامين وغيرهم. وفي بعض الجامعات، يُطلب من الطلبة المرشّحين تقديم ملف يتضمن عدة أنواع من البيانات، مثل نماذج من إنجازاتهم السابقة وأعمالهم الفنية ومساهماتهم في الأنشطة اللاصفية. وفي بعض التخصصات العملية أو الفنية



كالتربية الرياضية والموسيقى والمسرح، إلخ.) يُطلب تقديم أداء عملي. كما تعقد بعض المؤسسات مقابلات شخصية للمرشحين. هذا، وتحدد كل مؤسسة وزنا نسبيا لكل معيار من معايير القبول. كما تأخذ بعض الجامعات بعين الاعتبار الخصائص السكانية لبعض فئات الطلبة، كجنسهم أو عرقهم أو وضعهم الاقتصادي والاجتماعي، أو كونهم من ذوي الاحتياجات الخاصة، بحيث تمنح الفئات الأكثر حرمانا بعض الامتيازات، كتخصيص عدد من المقاعد لهم، وخفض الحد الأدنى لمجموع الدرجات المحدد للقبول، وذلك كإجراء لتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص لهم.

وفي كثير من الأحيان يتم تنسيق القبول مركزيا من قِبَل جهة مسؤولة تحدد عدد الأماكن المتوفرة، ومجموع الدرجات الأدنى في شهادة إتمام المرحلة الثانوية المطلوب للقبول في كل جامعة وكل برنامج، وتقوم بتوزيع الطلبة على الكليات والبرامج المختلفة وفقا لذلك. وفي بعض الحالات يتم تقديم طلبات الالتحاق إلى جهة مركزية، إلا أن إجراءات القبول النهائية تتم في الجامعات ذاتها التي ترسل إليها الطلبات فتقرر قبولها أو عدم قبولها وفقا لمعاييرها الخاصة (كما في المملكة المتحدة). وفي حالات أخرى، تحدد الجامعات ذاتها عدد الطلبة الذين سوف تقبلهم، ولكن إجراءات قبولهم وتوزيعهم يتم من قبل جهة مركزية تنافسيا وفقا لمعدلاتهم/درجاتهم في نهاية المرحلة الثانوية والتخصصات التي اختاروا الالتحاق بها (كما في إيرلندا). وقد يترك أمر تحديد شروط القبول وعدد الطلبة للجامعات نفسها.

#### فما هي أبرز سياسات وشروط القبول في جامعات الدول العربية؟

سوف نتناول الفقرات التالية سياسات وشروط وإجراءات القبول في الجامعات العربية - الحكومية والخاصة - وكلياتها المختلفة (كلما كان ذلك متوفرا)، وذلك للدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس/الليسانس/الإجازة). وسوف يتم التعرض إلى تلك السياسات والشروط والإجراءات أولا في كافة الدول العربية بشكل عام، من حيث: نوع الشهادة المطلوبة، ومعدل النجاح الأدنى للقبول، وإذا كان الانتقاء يتم تنافسيا وفقا لترتيب درجات النجاح في الشهادة، ومدة صلاحية الشهادة المطلوبة، واختبار القدرات أو المباراة/المسابقات المطلوبة، وإجراء مقابلات شخصية، وشروط أخرى إضافية (اللياقة الصحية، العمر، وغير ذلك).

ويتم بعد ذلك استعراض تفصيلي لبعض نماذج سياسات وشروط وإجراءات القبول في عدد من الجامعات الحكومية والخاصة (وكلياتها المختلفة) في عدد من الدول العربية تمثل المناطق الجغرافية المختلفة (الأردن، البحرين، تونس، السودان، لبنان، مصر، اليمن)، علما بأن بياناتها تختلف فيما بينها سواء من حيث درجة التعمق فيها، أو من حيث طريقة عرضها، وذلك تبعا لاختلاف المادة الواردة في أدلة تلك الجامعات، المطلوبة منها أو المنشورة على شبكة الأنترنت.

ثم يتم استخلاص أبرز نقاط القوة والضعف في سياسات وشروط وإجراءات القبول في الجامعات العربية. وتنتهي الورقة بتقديم مقترحات لتطوير هذه السياسات والشروط.

### ثانياً: سياسات وإجراءات القبول في الجامعات العربية (صورة عامة)

إن أبرز الاتجاهات في سياسات القبول يمكن اختصارها على الشكل التالي:

- تعتمد جميع الدول العربية شهادة إتمام المرحلة الثانوية أو ما يعادلها كمعيار أساسي للقبول في الجامعات، مع إطلاق مسميات مختلفة على تلك الشهادة، مثل: بكالوريا، الثانوية العامة، الشهادة العامة، الإعدادية (العراق).





- تشترط بعض الكليات فروعاً معينة من الشهادة الثانوية للقبول في تخصصاتها، ككليات الطب والصيدلة والهندسة والعلوم التي تشترط حصول الطالب على الشهادة الثانوية الفرع العلمي، في حين تقبل كليات أخرى، ككليات الآداب والتربية، فروع الثانوية العامة المختلفة. وعادة يلتحق الحاصلون على الثانوية الفرع العلمي بالتخصصات الإنسانية والاجتماعية عندما تكون معدلاتهم منخفضة عن المعدلات المطلوبة للالتحاق بالتخصصات العلمية البحتة والتطبيقية. وعلى سبيل المثال، تحدد الجامعات الحكومية اليمنية معدل القبول في طب الأسنان بـ 90%، في حين يُقبل معدل 70% فقط في كليات الآداب والتربية.
- يتم تنسيق قبول الطلبة وتوزيعهم على الكليات المختلفة في الجامعات الحكومية مركزياً في معظم الدول العربية، كما في الأردن وتونس والسودان وسوريا والعراق وسلطنة عُمان ومصر، وضمن الجامعات ذاتها في بعض الدول، كما في قطر والبحرين وفي الجامعات الخاصة، وضمن كل كلية على حدة كما في الجامعة اللبنانية.
- يتم تحديد عدد الطلبة للقبول في كل كلية قبل البدء بعمليات القبول والتسجيل، كما يحدد معدل أدنى للقبول في كل كلية يختلف من تخصص لآخر، ويقبل الطلبة تنافسياً وفقاً لتسلسل معدلاتهم/درجاتهم في امتحان الشهادة الثانوية في حدود الأعداد المقررة سلفاً ووفقاً لرغبات الطلبة، وذلك في معظم الجامعات العربية، ما عدا الجامعة اللبنانية حيث يقبل الطلبة في بعض الكليات بناءً على نتائجهم في اختبارات أو مباراة القبول.
- تقبل الجامعات الخاصة في بعض الدول العربية معدلات أقل من تلك التي تحددها الجامعات الحكومية (كما في مصر واليمن).
- تقبل بعض الجامعات الطلبة الذين يعملون شرط حصولهم على تراخيص بالانتظام بالدراسة (كالجامعات المصرية الحكومية)، في حين تمنع جامعات أخرى العاملين من الالتحاق بالدراسة (كسلطنة عُمان).
- يحدد معظم الدول العربية مدة صلاحية معينة لشهادة إتمام المرحلة الثانوية للقبول في مؤسسات التعليم العالي، تتراوح بين عام واحد هو العام نفسه، كما في تونس والسودان (ما عدا في ظروف استثنائية حيث يسمح للطلاب في كلا البلدين المذكورين بالالتحاق بالتعليم العالي في العام التالي) وعُمان والكويت وليبيا ومصر، وبين عامين إلى خمسة أعوام كما في الإمارات والبحرين والسعودية واليمن، وبين 5-10 سنوات في الجامعات الخاصة في مصر. وتخصص الجامعات الحكومية في الأردن ما لا يزيد عن نسبة 5% من عدد الطلاب كل عام للطلبة الأردنيين من الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها من الأعوام السابقة، في حين لا تحدد الجامعة اللبنانية مدة صلاحية للشهادة الثانوية كشرط للقبول فيها.
- تنظم جامعات بعض الدول اختبارات قدرات عامة، كجامعة البحرين، وجامعات تونس في بعض التخصصات، والجامعات السعودية<sup>2</sup>، وجامعات سلطنة عُمان، وجامعة قطر، وبعض الجامعات

<sup>2</sup> تقيس اختبارات القدرات العامة التي تنظم في السعودية القدرة التحليلية والاستدلالية لدى الطالب، ويتم التركيز على معرفة قابلية الطالب للتعلم بصرف النظر عن براعته الخاصة في موضوع معين، وذلك من خلال قياس القدرة على فهم المقروء، وإدراك العلاقات المنطقية، وحل مسائل مبنية على مفاهيم رياضية أساسية، والقدرة على الاستنتاج، والقدرة على القياس، 2009 (www.qeyas.com/Qiyas/exams/accessed March 15).





الخاصة؛ وتنظم جامعات دول أخرى مباراة/امتحانات تنافسية للقبول، كما في جامعة الخليج العربي وفي بعض كليات الجامعة اللبنانية وجامعات الجزائر لبعض التخصصات، وجامعات سلطنة عُمان، وجامعات ليبيا والجامعات الحكومية في اليمن، وفي بعض الجامعات الخاصة؛ في حين تنظم جامعات غيرها مقابلات شخصية كأحد معايير القبول، كجامعة البحرين، وجامعة الخليج العربي، والجامعات التونسية في بعض التخصصات، وجامعة الكويت. هذا، وتعتمد بعض مؤسسات التعليم العالي الخاصة على السجلات المدرسية للطلبة في المرحلة الثانوية (كجامعتي تكساس وكارنيجي في قطر)، كما يطلب بعضها رسائل توصية بالطلبة (كارنيجي في قطر).

- يشترط بعض الجامعات عمراً أقصى لقبول الطالب، لا يزيد عن 24 سنة في جامعة الخليج العربي، ولا يزيد عن 25 سنة في الجامعات العُمانية.
- تعطي بعض الجامعات أفضلية لطلبة المنطقة ذاتها حيث توجد مؤسسة التعليم العالي (عُمان)، أو تخصص عدداً من المقاعد أو تمنح بعض الامتيازات في معدلات القبول لبعض الفئات الأقل نمواً والأكثر حرماناً لطلبة بعض المناطق أو المعوقين (الأردن، السودان).

### ثالثاً: نماذج تفصيلية من سياسات وإجراءات القبول المطبقة في جامعات بعض الدول العربية

نستعرض فيما يلي نماذج تفصيلية من شروط وإجراءات القبول المطبقة في عدد من الجامعات وكلياتها المختلفة في بعض الدول العربية، وذلك للحصول على الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس/الليسانس/الإجازة)، يمكن أن يستفاد منها عند مناقشة سياسات القبول في الجامعات العربية.

#### 1. أسس قبول الطلبة في الجامعات الأردنية الرسمية<sup>3</sup>

##### أ. الشروط العامة

يحدد مجلس العمداء قبل بداية كل عام جامعي أعداد الطلبة الذين يمكن قبولهم في كل كلية/تخصص في ذلك العام، وذلك في ضوء احتياجات الأردن وإمكانيات الجامعات. ويتم قبول الطلبة في الجامعات الأردنية الرسمية وفقاً للشروط التالية:

- أن يكون الطالب حاصلًا على شهادة الثانوية العامة الأردنية أو ما يعادلها.
- يسمح لطلبة الثانوية العامة الفرع العلمي التقدم للقبول لمختلف التخصصات العلمية والعلوم الإنسانية والاجتماعية والشريعة.
- يسمح لطلبة الثانوية العامة الفرع الأدبي والشرعي التقدم للقبول في تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية والشريعة ونظم المعلومات الإدارية.
- يسمح لطلبة الثانوية العامة فرع الإدارة المعلوماتية التقدم للقبول في تخصصات عدة، أدبية أو علمية محدّدة في القانون.
- يسمح لطلبة الثانوية العامة الفروع المهنية التقدم للقبول في تخصصات محددة لكل فرع مهني،

<sup>3</sup> الجامعة الأردنية، 2008.







- شرط دراسة المادتين الإضافيتين المقررتين للفرع المهني المعنّي (الفرع الصناعي، الفرع التجاري، فرع الاقتصاد المنزلي، الفرع الفندقي، الفرع الزراعي، إلخ).
- يُقبل الطلبة في الكليات المختلفة في كل جامعة وفقاً لخياراتهم وبحسب تسلسل علاماتهم في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها.

#### ب. شروط خاصة

مع مراعاة ما ورد في «أ» أعلاه، يتم قبول عدد من الطلبة في الجامعات والكليات لأبناء فئات محددة، على النحو التالي:

- يُخصّص عدد محدد من المقاعد في الجامعات والكليات لفئات معينة مثل: أصحاب أعلى معدل في الفرع العلمي في كل محافظة، أوائل المتقدمين من كل لواء.
  - تخصص نسبة أو عدد من المقاعد في كل كلية في الجامعات الأردنية لأبناء فئات معينة من العاملين مثل أبناء: العاملين في القوات المسلحة والأمن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني، والعاملين في وزارة التربية والتعليم، وأعضاء هيئة التدريس والعاملين في الجامعة، إلخ.
  - يجوز لكل جامعة - وفقاً لحاجاتها - قبول عدد من الطلاب المتفوقين في: الرياضة (مثل: لاعب في منتخب وطني أردني، أو في منتخب مدرسي أردني وسبق له تمثيل الأردن، أو لاعب حائز على أحد المراكز الثلاثة الأولى في البطولة الرسمية لإحدى الألعاب الفردية، إلخ. غير معتزل رياضياً)، والفنون، والموسيقى (حسب حاجة الجامعة لنشاط فني معين).
  - يخصّص عدد محدد من المقاعد في كليات الطب وطب الأسنان والصيدلة والهندسة لأبناء أعضاء هيئة التدريس الأردنيين العاملين في الجامعات الرسمية التي لا تتوافر فيها هذه التخصصات.
  - يخصّص (300) مقعد في الجامعات الأردنية لأبناء المخيمات الفلسطينية.
  - يجوز لمجلس أمناء الجامعة قبول عدد محدد من الطلبة المعوقين والمكفوفين.
- ج. يتولى عملية قبول الطلاب مكتب تنسيق موحد للقبول.

## 2. أسس قبول الطلبة في جامعة البحرين<sup>4</sup>

### أ. الشروط العامة لقبول الطلبة

يشترط لقبول الطالب المستجد في جامعة البحرين ما يلي:

- أن يكون حاصلاً على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها بمعدل تراكمي لا يقل عن 70%، ويتم القبول تنافسياً وفقاً للهاقة الاستيعابية للبرامج الأكاديمية ومعدل الطالب (المبني على نتائج اختبار الثانوية العامة واختبارات القبول، والمقابلة الشخصية).
- ألا يكون قد مضى على حصوله على الثانوية العامة، أو ما يعادلها مدة تزيد عن سنتين دراسيتين.
- أن يؤدي اختبار القدرات العامة الذي تجريه الجامعة.
- أن يجتاز بنجاح أي اختبار، أو مقابلة شخصية يقررها مجلس الجامعة.

<sup>4</sup> WWW.uob.edu.bh, accessed January 20, 2009.





- أن يكون لائقاً طبياً.
- أن يكون حسن السيرة والسلوك.
- ب. شروط القبول الخاصة بالكليات
- أن يتناسب فرع الشهادة (أدبي، علمي، تجاري، إلخ.) والكليات المخصصة لكل منها.

### 3. أسس قبول الطلبة في الجامعات التونسية<sup>5</sup>

#### أ. الهدف من نظام التوجيه وأبرز أسسه

- يهدف نظام التوجيه الجامعي في تونس إلى تمكين جميع الناجحين في امتحان البكالوريا من الالتحاق بإحدى مؤسسات التعليم العالي بناء على نتائجهم ومدى تفوقهم والطاقات الاستيعابية في شعب التخصص المختلفة.
  - يتم ترتيب المترشحين ضمن كل شعبة اختصاص على حدة حسب مجاميع علاماتهم ترتيباً تفاضلياً، ويتم تصنيفهم إلى ثلاث مجموعات:
    - المجموعة الأولى: مكوّنة من 30% من المرشحين الأفضل ترتيباً،
    - المجموعة الثانية: مكوّنة من 40% من المرشحين التاليين،
    - المجموعة الثالثة: مكوّنة من 30% من المرشحين الباقين.
  - تتولى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا وضع بطاقات الاختيارات لجميع الناجحين في امتحان البكالوريا على موقعها على الأنترنت ([www.orientation.tn](http://www.orientation.tn))، وتحدد مواعيد تقديم الطلبات ونتائج القبول. وتُتعلّم عملية التوجيه والقبول في ثلاث دورات:
    - الدورة الأولى خاصة بالمرشّحين المنتمين إلى المجموعة الأولى (30%)،
    - الدورة الثانية خاصة بالمرشّحين المنتمين إلى المجموعة الثانية (40%)، والطلبة الذين ينتمون إلى المجموعة الأولى والذين لم يتم توجيههم وقبولهم،
    - الدورة الثالثة خاصة بالمرشّحين المنتمين إلى المجموعة الثالثة (30%)، والطلبة الذين ينتمون إلى المجموعة الثانية والذين لم يتم توجيههم وقبولهم،
    - الدورة النهائية خاصة بجميع المرشّحين الذين لم يحصلوا على قبول جامعي في الدورة الثالثة.
- وفي كل دورة من الدورات المذكورة، يتسلم الطلبة دليل الطاقاة الاستيعابية (عدد المقاعد المتوافرة في كل شعبة)، ويقومون بملء بطاقات الاختيارات عن طريق الأنترنت ضمن المواعيد المحددة لكل دورة، ثم يتم الإعلان عن نتائج القبول عن طريق الموقع نفسه وعن طريق الرسائل القصيرة (SMS). هذا، ويكون مؤهل البكالوريا صالحاً للسنة الجامعية ذاتها فقط، مع إمكانية إرجاء التسجيل لسنة إضافية لأسباب شخصية أو صحية.
- وتتطلب بعض التخصصات الخضوع لاختبارات خاصة، كما في الإجازة الأساسية في فنون الموسيقى وعلومها، والمعهد العالي للفن المسرحي، إلخ. وفي حال إخفاق المترشح في الاختبارات الخاصة في الشعب التي تتطلب اختبارات، يُنظر في اختياراته التالية اعتماداً على مجموع نقاط آخر طالب مقبول في الشعبة المطلوبة.

<sup>5</sup> وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا، 2008.





كذلك، تتطلب بعض التخصصات دراسة مسبقة لبعض المقررات، كدراسة مادة التربية البدنية للالتحاق بتخصص «التأهيل الوظيفي والمعالجة الطبيعية». في حال عدم حصول الطالب على التخصص الأكثر ملاءمة مع رغبته، بإمكانه المشاركة خلال النصف الثاني من السنة الجامعية التالية للحصول على البكالوريا في «مناظرات» (مسابقات) إعادة التوجيه في أغلب التخصصات بالاختبارات الكتابية التي تتعلمها الجامعات في كل سنة جامعية (مارس/أذار). وفي حال نجاحه في المناظرة يتمتع بتسجيل أول في السنة الجامعية التالية. ويهدف هذا الإجراء إلى تجويد نظام التوجيه الجامعي، حيث تعتبر هذه المناظرات جزءاً هاماً من المسار التصحيحي لنظام التوجيه الذي يتيح للطلاب تعديل مساره إن هو لم يحصل على اختياره المفضل بسبب ضعف نتائجه، فيمكنه من فرصة ثانية لتحقيق طموحه في الالتحاق بالتخصص الذي يرغب فيه. وتُخصّص لهذه المناظرات 15% من الطاقة الاستيعابية للشعبة.

#### ب. «تنفيذ» (تشجيع) التقريب الجغرافي

تتم إضافة ما يقدر بـ 7% من مجموع العلامات الذي حصل عليه المترشح للتعليم العالي إلى مجموعه حين يرغب في الحصول على شعبة موجودة في ولايته أو في شعبة تقع في أقرب مؤسسة للتعليم العالي من مركز ولاية سكناه، وبذلك تزداد حظوظه في الحصول على شعبة قريبة من سكنه الأصلي لتشجيعه على عدم الانتقال إلى أماكن بعيدة. وهذا من شأنه تخفيف الضغوط على مؤسسات التعليم في المدن الكبرى، وفي العاصمة بوجه خاص، فضلاً عن تخفيف العبء المادي على الطالب وأسرته.

### 4. أسس قبول الطلبة في الجامعات السودانية<sup>6</sup>

يحدد الطالب الدراسة التي يرغب بها والمؤسسة التي يريد الالتحاق بها وفقاً لمؤهلاته العلمية واهتماماته. ويُنصح طلاب الولايات بالتقديم في الجامعات بولاياتهم ما أمكن لتوفير المشقة عليهم والكلفة المادية على أسرهم.

#### أ. شروط القبول

يشترط بالمرشحين للقبول في الجامعات السودانية ما يلي:

- النجاح في الشهادة الثانوية أو ما يعادلها.
- التقدم للقبول للحاصلين على الشهادة الثانوية في عام القبول نفسه. وإذا لم يتمكن الطالب من التسجيل بعد ترشيحه للقبول لظروف معينة، عندها يمنح فرصة المنافسة للقبول بعد مضي عام دراسي بعد العام الذي رشح فيه عند استيفائه لأسس وضوابط القبول.
- يتم القبول للبكالوريوس تنافسياً بناءً على النجاح في الثانوية العامة، والنجاح في المواد الأربع الإلزامية (اللغة العربية، واللغة الانجليزية، والتربية الدينية، والرياضيات الأساسية أو المتخصصة)، والنجاح في ثلاث مواد تحددتها الكلية المعنية وفقاً للتخصص، وتحسب النسبة المئوية لدرجات هذه المواد السبع، وتحدد كل كلية النسبة المئوية للقبول حسب الشروط الخاصة بها.

<sup>6</sup> www.mohe.gov.sd/daleel, accessed February 21, 2009.





## ب. إجراءات القبول

يتم الترشيح والقبول وفقاً للإجراءات التالية:

- يرشح الطالب للقبول في الجامعات بناء على ترتيب الرغبات المسجلة في استمارة التقديم.
  - تعلن نتيجة القبول في جميع المؤسسات بواسطة أجهزة الإعلام الرسمية.
- هذا، ولا يسمح للطلاب بالالتحاق ببرنامجين في الفترة نفسها.

## ج. قبول الفئات الخاصة في الجامعات السودانية

- يخصص 50% من عدد المقاعد المقررة للقبول في جامعات الولايات الأقل نمواً لأبناء هذه الولايات. كما يخصص لهؤلاء مقاعد في التخصصات النادرة التي لا توجد في جامعات ولاياتهم، وذلك شرط أن يكون الطالب من الولاية، وأن تكون إقامته وإقامة أسرته فيها، وأن يكون قد حصل على الثانوية من أحد مدارسها، وأن يتعهد بالعمل في الولاية لمدة خمس سنوات بعد التخرج. ولا يسمح للطلاب التحويل من الجامعة أو التحويل لتخصص آخر.
- يخصص 5% من مقاعد الولايات الأقل نمواً لأبناء مناطق التماس والنزوح (مثل: قيسان، وجنوب كردفان، وإبيي، وحلايب وغيرها).
- تخصص جامعة أم درمان الإسلامية بعض المقاعد في بعض كلياتها ليتنافس عليها طلاب مناطق التداخل اللغوي (مثل: الولايات الجنوبية، جبال النوبة، وغيرها).
- يتم قبول الطلاب المعاقين حسب نسبة المنافسة العامة بعد إعفائهم من الرسوم الدراسية. كما يتم إعفاء أبناء وبنات الشهداء الذين يتم قبولهم في فرص القبول العام من الرسوم الدراسية في جميع الجامعات الحكومية.

هذا، ويسمح لكل جامعة أن تقبل سنوياً عدداً إضافياً من الطلاب للدراسة على نظام النفقة الخاصة، شريطة ألا تزيد المقاعد في كل كلية عن 25% من العدد الكلي المقرر للقبول بتلك الكلية. ويتم قبول الطلاب غير السودانيين على نظام النفقة الخاصة على ألا تتعدى نسبتهم 5% من العدد المقرر للقبول. ويجوز قبول فئات عدة مثل: أبناء وزوجات العاملين بمؤسسات التعليم العالي الحكومية، وأبناء العاملين بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وأبناء المتقاعدين من مؤسسات التعليم العالي، وأبناء الباحثين بوزارة العلوم والتقانة ومراكز البحوث، وأبناء أعضاء مجالس الجامعات، وذلك على نظام النفقة الخاصة. ويقبل هؤلاء الطلبة مجاناً ضمن القبول العام بالجامعات الحكومية عند استيفاء شروط القبول.

## 5. أسس قبول الطلبة في الجامعة اللبنانية (الحكومية)<sup>7</sup>

### أ. الشروط العامة

يخضع الطالب الراغب في الانتساب إلى الجامعة اللبنانية إلى الشروط التالية:

- أن يكون حائزاً على شهادة البكالوريا اللبنانية (القسم الثاني) أو ما يعادلها. وتحدد بعض الكليات وفقاً لتخصصاتها فروعاً محددة من هذه البكالوريا.
- أن ينجح في مباراة (مسابقات) الدخول للكليات التي يتطلب نظامها الخضوع للمباراة.

<sup>7</sup> الجامعة اللبنانية، 1993-1994، والجامعة اللبنانية، 2002.





- يُقبل انتساب الطلاب حسب تسلسل درجات نجاحهم وفي حدود العدد المطلوب لكل اختصاص وكلية.
- هذا، وتختلف مواد مباراة الدخول أو المسابقات ومواد الاختبارات والامتحانات باختلاف الاختصاص<sup>8</sup>.

## 6. أسس قبول الطلبة في الجامعات المصرية

### أ. أسس القبول في الجامعات المصرية الحكومية<sup>9</sup>

#### (1) شروط القبول

- يحدد المجلس الأعلى للجامعات في نهاية كل عام جامعي عدد الطلبة الذين يقبلون في كل كلية أو معهد في العام الجامعي التالي بناء على اقتراح مجالس الجامعات بعد أخذ رأي مجالس الكليات المختلفة.
- يشترط لقبول الطالب في الجامعة للحصول على درجة الليسانس أو البكالوريوس أن يكون حاصلًا على الثانوية العامة أو ما يعادلها، ويكون القبول بترتيب درجات النجاح. ويقبل في كليات التجارة الحاصلون على شهادة الدراسة الثانوية التجارية، وفي كليات الزراعة الحاصلون على شهادة الدراسة الثانوية الزراعية، وفي كليات الهندسة الحاصلون على شهادة الدراسة الثانوية الصناعية. كما تقبل الشهادات الثلاث الأخيرة في كليات أخرى تتفق مع تخصصهم، وذلك وفقا للنظام والشروط التي يضعها المجلس الأعلى للجامعات بعد أخذ رأي مجالس الجامعات المعنية.
- لا يجوز أن يقيد الطالب اسمه في أكثر من كلية في وقت واحد.

#### (2) إجراءات القبول

- يتقدم الطالب بطلب لمكتب التنسيق المركزي إلكترونيا (عن طريق الإنترنت) بعد أن يرتب الكليات والتخصصات التي يرغب بالالتحاق بها وفقا لأولوياتها بالنسبة إليه.
- يتم قبول الطلبة في مكتب التنسيق خلال ثلاث مراحل تحدد مواعيدها، مدة كل منها حوالي أسبوع، وذلك تباعا وفقا لمجاميع الطلبة في شهادة الثانوية العامة، بحيث يتم في المرحلة الأولى قبول الطلبة ذوي أعلى المجاميع، ويتم في المرحلة الثانية قبول الطلبة الحاصلين على

<sup>8</sup> تستخدم كليات الجامعة اللبنانية المختلفة عدة مصطلحات للدلالة على أساليب التقويم المعتمدة في إجراءات القبول، وذلك وفقا لأهدافها، على النحو التالي:

- **المباراة/المسابقة:** هي امتحانات تنافسية تهدف لاختيار العدد الذي تحدده الكلية المعنية مسبقا من المتقدمين الذين ينالون أفضل النتائج، وذلك بعد ترتيب الدرجات تنازليا (كما في كلية التربية، مركز اللغات والترجمة في كلية الآداب، معهد الفنون الجميلة، كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال، كلية السياحة والفندقة، كلية الإعلام والتوثيق، كلية الهندسة، كلية الزراعة، المعهد الجامعي للتكنولوجيا، معهد العلوم التطبيقية والاقتصادية، كلية العلوم الطبية وطب الأسنان والصيدلة).
  - **الاختبار:** يهدف إلى تحديد مستوى الطلبة في مواد معينة، بحيث لا يُقبل من لا يحقق مستوى معينًا فيها (كما في اختبار اللغات في كلية الآداب والعلوم الإنسانية).
  - **الامتحان:** يهدف إلى تحديد نجاح الطالب أو رسوبه في المادة أو المواد التي يمتحن فيها، بحيث يقبل الناجحون فقط (كما في كلية العلوم الصحية).
- <sup>9</sup> الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 2008، ص.ص: 140-142.





المجاميع التالية، ويتم في المرحلة الثالثة قبول الطلبة الحاصلين على المجاميع الأقل. هذا، وقد افتتحت في بعض الكليات في الجامعات الحكومية المصرية «أقسام خاصة» تدرّس باللغة الأجنبية، الانجليزية بوجه خاص، يُقبل فيها الطلبة بعد قبولهم في الكليات من خلال التنسيق العادي، ويدفعون مقابل الخدمات «المتميّزة» رسوما مرتفعة.

### **(3) أبرز مشكلات القبول في الجامعات المصرية الحكومية ومشاريع معالجتها**

لقد أدى الاعتماد على مجموع الدرجات في امتحانات الثانوية العامة كمعيار وحيد للقبول في مؤسسات التعليم العالي في مصر إلى تنافس شديد بين الطلبة للحصول على أعلى المجاميع على أمل التمكن من الالتحاق بالكليات التي يرغبون فيها. وقد أدى ذلك إلى انتشار «وباء» الدروس الخصوصية، الذي ازداد بعد جعل امتحانات الثانوية العامة تتم خلال السنتين الأخيرتين من مرحلة التعليم الثانوي، وفي فصلين دراسيين في كل منهما. وقد دفع ذلك الطلاب إلى الامتناع عن الذهاب إلى المدارس كي يواظبوا على حضور تلك الدروس في المراكز المخصصة لذلك. وظهر أثناء ذلك تضخم خادع في مجاميع الثانوية العامة، وانتشر ما يعرف «بأزمة المتفوقين» الذين يحصلون على مجاميع تصل إلى 95% دون أن يتمكنوا من الالتحاق بالكليات التي يرغبون بالالتحاق بها. وبهذا، أصبحت فرصة الآلاف من الحاصلين سنويا على 70% من المجموع ضعيفة في الالتحاق بالتعليم العالي. مما جعل الثانوية العامة مصدر قلق وتوتر شديدين للطلبة ولأسرهم، وجعل بعض الطلبة يقدمون على الانتحار بسبب الخوف من نتائج الامتحانات، كما أن الضغوطات الاجتماعية للحصول على مجموع كبير تؤدي في بعض الأحيان إلى الغش عن طريق وسائل الاتصالات الحديثة أو إلى تسريب أسئلة الامتحانات وبيعها (راجع مقالات عدة في: الأهرام، 2008 الجزء الأول، والدلنجاوي، 2009).

ولهذه الأسباب، حظي موضوع تطوير امتحان الثانوية العامة ونظام القبول في الجامعات في مصر خلال السنوات الأخيرة بكثير من البحث والدراسة والمناقشات المستفيضة في عدة مؤتمرات ومجالس متخصصة. ففي عام 2000، عقد المؤتمر القومي للتعليم العالي. وقد جاء في «تقرير لجنة تطوير نظم التعليم العالي والجامعي» على سبيل المثال، أن نظام القبول في الجامعات من خلال مكتب التنسيق المركزي بالجامعات والمعاهد ما زال هو الأنسب لظروف المجتمع المصري. ولكن، يمكن لهذا النظام أن يحقق نتائج أفضل يجعل القبول في الجامعات مبنيا على أساس الميول الحقيقية للطلاب وقدراته والتي يمكن أن تكشف عنها اختبارات للقدرات لا يكون لها علاقة بمواد الثانوية العامة (وزارة التعليم العالي، 2000 ب).

ومن أجل تطوير نظام القبول في مؤسسات التعليم العالي اقترحت اللجنة المذكورة عدة بدائل منها:

- البديل الأول: تطوير امتحان الثانوية العامة بحيث يصبح كاشفا عن قدرات الطلاب، فيتم القبول في الجامعة على أساس وزن نسبي للعناصر التالي:
  - مجموع الطالب في الثانوية،
  - مجموع الطالب في المواد المؤهلة التي يحددها كل قطاع من قطاعات التعليم العالي،
  - درجات الطالب في مواد المستوى الرفيع<sup>10</sup>.

<sup>10</sup> مواد المستوى الرفيع هي عدد من المواد الإضافية (كاللغات وغيرها) يدرسها الطلبة إضافة للبرنامج الإلزامي ويحصلون في ضوء ذلك على عدد من الدرجات تضاف إلى مجموع درجاتهم في الثانوية العامة، مما يوضح سبب حصول الطلبة أحيانا على معدلات تفوق 100% في الثانوية العامة.





• البديل الثاني: عقد اختبارات قدرات أو إجراء امتحانات/ مسابقات في بعض المواد على مستوى الكليات، ومن تثبت صلاحيته يلتحق بالجامعة، مع توجيه الكفاءات المتميزة الوجهة التي تتفق وتميُّزهم، ويمكن توجيه الباقيين للمعاهد العليا والفنية (راجع: وزارة التعليم العالي، 2000 أ و ب).

وقد استمرت مناقشة مشكلات الثانوية العامة في مصر بعد ذلك، باعتبارها المعبر إلى التعليم العالي، فعقد مؤتمر ثانٍ هو المؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي وسياسات القبول بالتعليم العالي، في يونيو/حزيران 2008، شارك فيه مئات من المسؤولين والمعنيين بقضايا التعليم، ودارت فيه مناقشات مستفيضة، ثم تم تناول التوصيات التي صدرت عنه في ندوات وحوارات عديدة في الأوساط التربوية والأكاديمية والشعبية، تمت تغليتها في الصحافة المحلية بكثافة، بهدف تحقيق حد أدنى من التوافق المجتمعي عليها.

وقد طُرحت توصيات عديدة، منها العودة إلى نظام امتحان يعقد خلال سنة واحدة فقط بدلا من سنتين للحصول على شهادة الثانوية العامة، مما سوف يحد من ظاهرة الدروس الخصوصية. كما طُرحت توصية بعقد دور ثانٍ لهذا الامتحان في شهر أغسطس/آب والقبول في الجامعات مرتين سنويا في شهري سبتمبر/أيلول وفبراير/شباط، وجعل صلاحية شهادة الثانوية العامة 3 سنوات للتقدم إلى مؤسسات التعليم العالي، والإبقاء على مكتب التنسيق المركزي لتوزيع الطلبة على مؤسسات التعليم العالي لأنه جهاز يضمن تكافؤ الفرص وعدالة التوزيع.

ونادى البعض بضرورة إجراء اختبار للقدرات الخاصة لقبول الطلاب في التعليم العالي، واقترح البعض الآخر عقد امتحانات قبول في مواد معينة على مستوى الكليات أو على مستوى القطاعات التخصصية. واقترح آخرون عوضا عن ذلك إعطاء تقدير خاص أو وزن مضاعف لدرجات المواد التخصصية المؤهلة لدخول كلية جامعية معينة أو معهد عالٍ من ضمن المواد التي يمتحن بها الطالب في الثانوية العامة، وذلك كبديل عن هذه الاختبارات (راجع مقالات عدة في: الأهرام، 2008، الجزء الأول والثاني).

وعارض كثيرون تنظيم اختبارات للقدرات لكل كلية بعد امتحان الثانوية العامة، وعللوا معارضتهم لها باستحالة وجود قدرات خاصة للالتحاق بكل كلية، ولأن كثيرا من القدرات قد تنفتح أثناء التعليم الجامعي، هذا بالإضافة إلى عدم وجود هيئات علمية متخصصة لإعداد اختبارات نوعية متعددة كل عام، وإلى الصعوبات الإدارية والتنظيمية والمالية التي تستتبع إجراءها، فضلا عن أنها تتلوي على تكرار لا داعي له، وتؤدي إلى تفشي ظاهرة الدروس الخصوصية وإلى زيادة الأعباء المالية والعصبية على الأسر المصرية. هذا، ويرى الكثيرون أن تلك الاختبارات هي وسيلة للاستبعاد والإقصاء، وأنها سوف تقضي على تكافؤ الفرص وعلى مجانية التعليم، لأن ضحاياها سيكونون من أبناء الفقراء، ذلك أن الطلبة المقتدرين سوف يلتحقون بالتعليم العالي الخاص الذي لا يقدر على مصروفاته إلا فئة محدودة من المجتمع المصري. ولهذا، وإذا كان لا بد من اختبار قدرات عام، فإنهم يقترحون أن يضاف مثل هذا الاختبار إلى امتحان الثانوية العامة نفسه، مع إعطاء نسب معينة له ولا امتحان الثانوية العامة، أو إضافة اختبار مقال في مادة علمية أو ثقافية تمثل اختبارا للحصيلة التي يمتلكها الطالب من المادة العلمية أو الموضوع الثقافي، ولقدرته على كتابة مقال يتطلب تصميم الموضوع والتفكير المنظم، مما يساعد على التعرف على خبراته العلمية أو الثقافية





واكتشاف الكثير من قدراته (مقالات عدة في: الأهرام، 2008 الجزء الأول والجزء الثاني، وحامد عمار، في مجموعة مقالات نشرت في الصحف المصرية).  
وقد وُضع مؤخرًا مشروع جديد تقدمت به وزارتا التربية والتعليم والتعليم العالي لتطوير نظام الثانوية العامة وسياسات القبول في التعليم العالي، من المفترض أن يُناقش ويُقر قريبًا. ويقترح هذا المشروع إلغاء نظام العاميين اللذين تتم خلالهما امتحانات الثانوية العامة حاليًا، واستبداله بنظام العام الواحد (السنة الثانوية الثالثة فقط)، وخفض عدد المواد التي يدرسها الطالب خلال هذه السنة إلى 6 مواد فقط، منها 3 مواد إجبارية هي اللغة العربية واللغة الإنجليزية والتربية القومية ويتم تدريسها لجميع الطلبة كجذع مشترك، و3 مواد مُؤهلة للالتحاق بالكليات المختلفة وفق رغبات وميول الطالب، مادتان إجباريتان (على سبيل المثال: الكيمياء والأحياء لكليات الطب والعلوم، والرياضيات والفيزياء للهندسة) ومادة اختيارية. كما يقترح المشروع أن تكون شهادة الثانوية العامة صالحة لعدة سنوات (الأهرام 2009/1/19، وصحيفة الفجر، 2009/2/16، والأهرام، 2990/3/2).

#### ب. أسس القبول في الجامعات المصرية الخاصة<sup>11</sup>

صدرت اللائحة التنفيذية بشأن إنشاء الجامعات الخاصة في مصر عام 1992<sup>12</sup>، وتشكّل بموجبها مجلس الجامعات الخاصة برئاسة وزير التعليم العالي وعضوية اثنين من رؤساء الجامعات الحكومية، بالإضافة إلى رؤساء الجامعات الخاصة، وعدد من المسؤولين والمستشارين والشخصيات العامة من ذوي الخبرة في شؤون التعليم العالي.

ويختص مجلس الجامعات الخاصة بوضع السياسة العامة للتعليم الجامعي الخاص والعمل على توجيه هذه السياسة بما يتفق مع حاجات البلاد، وفحص طلبات إنشاء الجامعات الخاصة للتحقق من استيفائها للضوابط المنصوص عليها، واقتراح تطوير نظم الامتحانات، وتحديد عدد المقبولين سنويًا بالكليات والمعاهد الخاصة بما يتناسب مع الامكانيات البشرية والمادية المتوفرة فيها، ومتابعة أنشطة الجامعات الخاصة وتقييم أدائها، وإعداد الدراسات المتعلقة بمعادلة الدرجات العلمية التي تمنحها تلك الجامعات، وغير ذلك من مهام.

هذا، وقد تم إنشاء مكتب القبول للجامعات الخاصة عام 2003 للتأكد من تنفيذ القرارات المختلفة لمجلس الجامعات الخاصة. كما تم وضع دليل للقبول بالجامعات الخاصة لتعريف الطلاب بالفرص المختلفة المتاحة في كل كلية من كليات الجامعات الخاصة، والشروط اللازمة للالتحاق بها.

#### (1) شروط القبول

يشترط للقبول في الجامعات الخاصة المصرية ما يلي:

- الحصول على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها.
- النجاح في المواد المؤهلة للقبول بالكلية المراد الالتحاق بها.

<sup>11</sup> عن: Ayoub, 2003، ووزارة التعليم العالي (ج. م. ع.)، 2004 (أ) و (ب)، واللائحة التنفيذية للجامعات الخاصة، في: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 2008، ص. ص. 341-348.

<sup>12</sup> تضم الجامعات الخاصة التي أنشئت بعد هذا التاريخ: جامعة 6 أكتوبر، جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، جامعة مصر الدولية، الجامعة الفرنسية، الجامعة الألمانية، الجامعة المصرية البريطانية، جامعة الأهرام الكندية، جامعة النيل.







- استيفاء المعدل الأدنى<sup>13</sup> المقرر للقبول في الكلية المراد الالتحاق بها وفقا لما يقرره سنويا مجلس الجامعات الخاصة في ضوء نتيجة الثانوية العامة والأماكن المتاحة.
- الالتزام بشروط القبول التي يضعها مجلس الجامعة المعنية (كالاشتراك في اختبارات تتطلبها بعض الكليات).
- الالتزام بأعداد المقبولين التي يحددها مجلس الجامعات الخاصة لكل جامعة في حدود طاقة استيعاب الكليات والأقسام والمعاهد، بما يتناسب مع الإمكانيات البشرية والمادية فيها، وعلى النحو الذي يضمن سير العملية التعليمية.
- يتم قبول الحاصلين على الثانوية العامة أو ما يعادلها العام الحالي أو الأعوام السابقة بحد أقصى خمس سنوات بالنسبة لمن يرغب بالالتحاق بالكليات العملية و10 سنوات للالتحاق بالكليات النظرية، شرط استيفاء المواد المؤهلة والمعدل الأدنى المُقرّر.
- الطالب الحاصل على شهادة الثانوية العامة والناجح في «المستوى الرفيع» يضاف إلى مجموعته الكلي في الثانوية العامة درجات إضافية من الدرجة التي حصل عليها في مواد هذا المستوى.
- الطالب الحائز على درجات الحافز الرياضي تضاف إلى مجموعته الكلي الدرجة المستحقة له طبقا لمرتبة البطولة الحائز عليها من واقع كشوف وزارة التربية والتعليم للبطولات المدرسية، ومن وزارة الشباب قطاع البطولة بالنسبة لبطولات الاتحادات الرياضية.
- يتم قبول الطلاب الحاصلين على الدبلومات التجارية والصناعية ودبلوم الفنادق والسياحة في الكليات المناظرة لمؤهلاتهم بذات معدل قبول الحاصلين على الثانوية العامة، على أن تحتسب مجاميعهم بعد حذف المواد العملية.
- يتم قبول الطلاب الحاصلين على الثانوية الأزهرية بالكليات التي تناسب القسم الذي درسه بشرط استيفاء المواد المؤهلة والمعدل الأدنى المقرر على أن تحتسب مجاميعهم بعد حذف المواد الدينية.

## (2) إجراءات القبول

- يتقدم الطالب بالأوراق المطلوبة إلى الجامعة التي يرغب بالالتحاق بها، وتقوم الجامعة بالتأكد من تطابق بياناته مع شروط القبول طبقا لقرارات مجلس الجامعات الخاصة للعام الجامعي الجديد، كما تقوم بتسيق داخلي للمتقدمين وتنظيم اختبارات للكليات التي تتطلب ذلك.
- يتم إرسال أوراق طلاب كل كلية إلى مكتب القبول بالجامعات الخاصة لمراجعتها في ضوء قرارات مجلس الجامعات الخاصة.
- يقوم مكتب القبول بالجامعات الخاصة باعتماد القبول بالكليات. أما توزيع الطلبة على الأقسام فيتم بمعرفة الجامعة، مع مراعاة نظام المجموعات الأكاديمية. ولا يعتبر الطالب مقبولا

<sup>13</sup> المعدل الأدنى للقبول الذي يحدد للتخصصات المختلفة في الجامعات الخاصة هو عادة أدنى بشكل واضح من المعدلات الدنيا التي تحدد للقبول في التخصصات المماثلة في الجامعات الحكومية. ومع ذلك، حصلت عام 2002/2001 تجاوزات من بعض الجامعات الخاصة حيث تم قبول عدد كبير من الطلاب الحاصلين على معدلات أقل من الحد الأدنى المقرر، بل وقبول طلاب بشهادات غير معتمدة أو غير حاصلين على المواد المؤهلة اللازمة للكليات التي تم قبولهم فيها، مما استدعى اتخاذ إجراءات تأديبية. وأسهم إنشاء مكتب القبول للجامعات الخاصة (2003) في تلافي الكثير من التجاوزات (وزارة التعليم العالي، ج.م.ع.، 2004 - أ).





- بالجامعة إلا إذا تم اعتماد قبوله بمعرفة مكتب القبول بالجامعات الخاصة.
- على كل طالب مصري مستجد تجاوز سنه 22 عاما أن يقدم ما يثبت وضعه في الخدمة العسكرية.

## 7. أسس قبول الطلبة في الجامعات الحكومية اليمنية<sup>14</sup>

### أ. الشروط العامة للقبول في الجامعات الحكومية اليمنية

- أن يكون الطالب حاصلاً على شهادة الثانوية العامة أو الثانوية التخصصية.
- أن يكون حاصلاً على معدل النجاح في الثانوية العامة المطلوب للكلية والتخصص المتقدم لهما.
- يحق للطالب أن يتقدم بطلب التحاق لرغبتين فقط من الكليات والتخصصات الموجودة في الجامعة. ويخضع لامتحانات القبول في الرغبتين كل على حدة.
- يكون القبول بالمفاضلة بين المتقدمين لترتيب مجموع درجات النجاح من 50% من درجات الثانوية العامة و50% من درجات امتحانات القبول بحسب الطاقة الاستيعابية للكلية.
- ألا يكون قد مر على عمر الشهادة أكثر من خمسة أعوام عند عام القبول.
- أن يكون الطالب متفرغاً للدراسة.
- أن يدفع الطالب الرسوم المالية المحددة في اللائحة (على سبيل المثال: تكلفة الدراسة في جامعة عدن للطب والصيدلة والعلوم الصحية والهندسة 3000 دولار أمريكي، ولطب الأسنان 5000 دولار أمريكي، والحقوق والزراعة والتربية 2000 دولار أمريكي).

### ب. نسب التسجيل ومواد امتحانات القبول في الجامعات الحكومية اليمنية

تخضع معدلات التسجيل لقرارات المجلس الأعلى للجامعات التي تحدد سنوياً معدل التسجيل لكل قسم. وتخضع هذه النسب بواقع 5 - 10% في الجامعات الأهلية والخاصة.

## رابعاً: نقاط القوة والضعف في سياسات وإجراءات القبول في الجامعات العربية

تشكل سياسات وشروط القبول مفتاح الدخول إلى التعليم العالي بما يحمله من مميزات اجتماعية واقتصادية هامة. ولهذا، لا بد من العناية بدراسة جوانب القوة فيها لتعزيزها والاستفادة منها، ودراسة جوانب الضعف لمعالجتها والتخفيف من حدتها. ويمكن تلخيص أبرز جوانب القوة والضعف في سياسات وإجراءات القبول في التعليم العالي في الدول العربية على النحو التالي:

### 1. أبرز نقاط القوة

أ. التنسيق المركزي والاعتماد على نتائج امتحان نهاية المرحلة الثانوية  
تبنت دول عربية عديدة التنسيق المركزي، واعتمدت على معيار وحيد للقبول في مؤسسات التعليم

<sup>14</sup> الأمانة العامة للمجلس الأعلى لتخطيط التعليم، اللائحة الموحدة لشؤون الطلاب في الجامعات اليمنية، بواسطة: أمين عام المجلس الأعلى لتخطيط التعليم - صنعاء - الجمهورية اليمنية.





العالي، هو نتائج امتحان نهاية المرحلة الثانوية الذي يتقدم له جميع الطلبة في الوقت نفسه. ويؤكد كثيرون - خاصة في مصر - أن ذلك يحقق تكافؤ الفرص، حيث يخضع جميع الطلبة للظروف نفسها.

#### ب. إضافة معايير أخرى إلى جانب امتحان نهاية المرحلة الثانوية

أقرت دول عربية أخرى بأن الاعتماد على معيار واحد فقط لتحديد مصير الطالب ومستقبله أسلوب غير فعال، ورأت إضافة معايير أخرى، كاختبارات القدرات العامة، والمباراة/الامتحانات التنافسية، والمقابلات الشخصية، وسجلات الطلبة المدرسية خلال المرحلة الثانوية، ذلك أن هذه المعايير الإضافية تعطي صورة أكثر تفصيلاً عن قدرات المرشح وخصائصه، و/أو تأخذ بعين الاعتبار أداءه خلال سنوات المرحلة الثانوية، مما يسمح للمعنيين أن يقرروا بشكل أفضل التخصص الذي يلائمه.

#### ج. منح امتيازات لبعض الفئات المحرومة أو الأقل حظاً

تحقيقاً لقدرة من العدالة، تخصص بعض الدول العربية عدداً من المقاعد الدراسية في مؤسسات التعليم العالي، أو تخفض معدلات النجاح المطلوبة للقبول، أو تضيف عدداً من الدرجات إلى تلك المعدلات، وذلك لصالح أبناء بعض الفئات المحرومة ذات الدخل المحدود لتمكينهم من الالتحاق بالتعليم العالي (كالأردن والسودان)، أو يتم تقديم منح ومصاريف لأبناء هذه الفئات (كما في سلطنة عمان شرط تحقيق المتطلبات الدنيا). وتخصص دول أخرى عدداً من المقاعد للمعوقين والمكفوفين (كالأردن والسودان)، ولأبناء المخيمات الفلسطينية (كالأردن).

بالإضافة إلى ذلك، تمنح بعض الدول امتيازات لأبناء المناطق الجغرافية البعيدة والأقل نمواً (كالأردن والسودان وسلطنة عمان)، فتعطي أفضلية بالقبول أو تخصص نسبة من المقاعد للطلبة الذين يسكنون في المنطقة ذاتها حيث توجد مؤسسة التعليم العالي. وتضيف تونس نسبة 7% إلى مجموع العلامات للطلبة الراغبين بالالتحاق بمؤسسة التعليم العالي تقع في ولاية سكاها، وذلك لتشجيعهم على البقاء في مناطقهم وعدم الانتقال إلى المدن الكبيرة، مما يخفف الضغط عن مؤسسات هذه المدن، ويخفف الأعباء المادية عن كاهل الطلبة وأولياء أمورهم، ويساعد في الوقت نفسه تلك المناطق للاحتفاظ بسكانها للمساهمة في إنمائها.

#### د. توفير أكثر من فرصة خلال السنة الواحدة للالتحاق بالجامعات

تفصح بعض الجامعات في الدول العربية المجال لأن يتقدم الطلبة مرتين في السنة الواحدة بطلبات للالتحاق بها، كالجامعة الأمريكية في بيروت التي يتم القبول فيها في فصلي الخريف والربيع، والجامعات المصرية الخاصة التي تفتح باب القبول في الفصل الثاني إذا لم تكن قد استوفت الأعداد المقررة لها خلال الفصل الدراسي الأول. مما يتيح الفرصة للطلبة لكسب الوقت وعدم الانتظار للسنة التالية.

## 2. أبرز نقاط الضعف

أ. فتح «أقسام خاصة» في بعض الكليات الحكومية وفرض رسوم التحاق عالية فيها، مما يضر بالعدالة وتكافؤ الفرص

استُحدثت في الجامعات الأردنية «البرامج الدولية»، كما استُحدثت في بعض الكليات في الجامعات الحكومية المصرية برامج دراسية أو أقسام خاصة أطلق عليها «أقسام اللغة الأجنبية»، مثل كليات الطب والهندسة والتجارة، تستخدم اللغة الأجنبية في التدريس كعامل جذب للطلبة، كون هذه اللغة أصبحت تشكل عاملاً تنافسياً في عالم العمل. ولهذا، يسدد الطلبة لهذه البرامج رسوماً مرتفعة جداً





على نحو يتجاوز قدرات الغالبية العظمى من السكان، بحيث لا يستفيد منها إلا القادرين على دفع رسومها. ويعتبر الملتحقون بهذه البرامج أنفسهم متميزين عن زملائهم الملتحقين بالنظام العادي الذي يتم التدريس فيه باللغة العربية، وتتسع فرصهم في عالم العمل، كما ترتفع مستويات كسبهم (زيتون، 2005).

وفي مصر، يتم قبول الطلبة أولاً في الكليات المختلفة وفقاً لنظام القبول المركزي المتبع. وبعد قبولهم في الكليات التي لديها برنامج أو قسم للتدريس بلغة أجنبية، يتقدم الراغبون بطلبات للالتحاق بهذا البرنامج، ويتم اختيار عدد محدود من المتقدمين بناءً على مجاميعهم في شهادة الثانوية العامة ودرجاتهم في اللغة الأجنبية، ويسددون مبالغ كبيرة تصل إلى عدة آلاف من الجنيهات، بحجة أن هذه البرامج تقدم خدمات إضافية للطلاب، كالتدريس باللغة الانجليزية أو الفرنسية، ووجود معامل حاسوب ليست موجودة في الكليات الأساسية، وأجهزة تكييف في مدرّجاتها على عكس مدرجات الكليات الأساسية، وتقل فيها مشكلة الأعداد الكبيرة في الشعب العادية، إلخ. ويرى كثيرون أن هذه البرامج تشكل التفاوت على مجانية التعليم في الجامعات الحكومية، وتخل بمبدأ تكافؤ الفرص، لأنها تستبعد أبناء الفئات الفقيرة وذات الدخل المحدود، مما يحرمهم من فرص «التفوق»، ويجعلهم يتجهون إلى الشُّعب العامة التي لا تكلف الدراسة فيها الكثير، بحيث أصبح التعليم «المتميز» يرتبط بالقدرة المالية وليس بالاستعداد الفكري للطلاب. وهذا ينعكس سلباً على عدالة النظام التعليمي، وعلى قدرته على الاستعادة من المواهب المتميزة في عصر العولمة وثقافة السوق، ويؤدي إلى تفاقم مشكلات التمييز الاجتماعي، وتعميق الانقسامات الفئوية في المجتمع. كما يخشى كثيرون أن يؤدي ذلك إلى خلل في التعليم العالي الحكومي مع وجود نوعين من التعليم في الكلية ذاتها، يؤديان إلى تخريج نوعين من الخريجين، مثلاً طبيب عادي وطبيب متميز، نوع ممن يستطيع مادياً دفع الرسوم الباهظة ويحصل على بكالوريوس «طب متميز»، ونوع ممن لا يستطيع أن يدفع بالرغم من أنه قد يكون حصل على 97% في الثانوية العامة، فيحصل على بكالوريوس طب من النوع العادي (1) (زيتون، 2005، والبرادعي والسيد، 2007، وصحيفة الوفد، 2008/9/17 عن: الأهرام، 2008، الجزء 2).

ويمكن القول أيضاً أن فرض رسوم عالية للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي الحكومية، كما يحدث في اليمن مثلاً، يضر بمبدأ تكافؤ الفرص إذ لن يتمكن في هذه الحالة من الالتحاق بهذا التعليم إلا أبناء المقتدرين مادياً، في حين يحرم من ذلك الطلبة غير المقتدرين وإن كانوا أكثر تفوقاً، ما لم تتوفر فرص كبيرة من المنح التي تعوضهم عن فقرهم.

ب. تحديد معدلات للقبول في الجامعات الخاصة أدنى من مثيلاتها في الجامعات الحكومية تتطلب الجامعات الخاصة في بعض الدول العربية معدلات للقبول أدنى من تلك التي تتطلبها الجامعات الحكومية، كما في الجامعات الخاصة في مصر واليمن على سبيل المثال. فقد حدد مجلس الجامعات الخاصة في مصر - على سبيل المثال - عام 2009/2008 الحد الأدنى للقبول في كليات الطب الخاصة بـ 90%، وفي كليات طب الأسنان والصيدلة الخاصة بـ 80%، وفي كليات الهندسة الخاصة بـ 70%، إلخ. وكانت هذه المعدلات أدنى بكثير من المعدلات التي تم تحديدها للقبول في كليات الطب الحكومية (جريدة العالم اليوم، 2008/8/2 عن: الأهرام، 2008 الجزء 2). كذلك، تكون معدلات القبول في الجامعات الخاصة في اليمن أقل بنسبة تتراوح ما بين 5%-10% عن مثيلاتها في المؤسسات الحكومية، كما سبق ذكره.





بالإضافة إلى ذلك، يتوخى معظم الجامعات الخاصة تحقيق الربح. لهذا تفرض هذه الجامعات رسوما دراسية مرتفعة بحيث يصبح الالتحاق بها مقتصرًا على أبناء الميسورين الذين يمكنهم تحمل نفقاتها. مما يحرم فئات عريضة من الطلبة ذوي الدخل المحدود من الاستفادة من برامجها التي كثيرا ما تكون أكثر ملاءمة لعالم العمل ولاحتياجات السوق، ويهدد مبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية ويخل بمبدأ تكافؤ الفرص.

#### ج. التمييز في القبول لصالح أبناء بعض الفئات

تخصص الجامعات الحكومية في الأردن والسودان، على سبيل المثال، مقاعد لأبناء بعض الفئات دون وجه حق، كأبناء أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، وأبناء العاملين فيها وفي وزارة التعليم العالي، كما تخصص الجامعات في الأردن مقاعد لأبناء العاملين في القوات المسلحة والأمن العام والمخابرات وأبناء المتقاعدين من مؤسسات التعليم العالي، مما يتناقض مع مبدأ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص التعليمية بين جميع الطلبة.

وتجدر الإشارة إلى أن اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات الحكومية في مصر كانت تجيز قبول عدد من الطلاب في كل كلية من أبناء أعضاء الهيئة التعليمية وأبناء العاملين فيها من غير أعضاء الهيئة التعليمية، وذلك دون التقييد بمجموع الدرجات. إلا أن المحكمة الدستورية العليا حكمت في عام 1985 بعدم دستورية ذلك.

#### د. تهمين العلوم البحتة والتطبيقية على حساب العلوم الإنسانية والاجتماعية

يلاحظ أن جامعات الدول العربية تميل إلى تعزيز العلوم البحتة والتطبيقية، فتحجز المقاعد المتوافرة في هذه التخصصات للطلبة الحاصلين على المعدلات الأعلى في المرحلة الثانوية، كما توجه جهود التطوير والدعم المادي إلى هذه التخصصات، في حين «تُرَجَّل» السواد الأعظم من الطلبة الحاصلين على المعدلات الأدنى إلى العلوم الإنسانية والاجتماعية، وتحرم هذه العلوم من الدعم والتطوير، مما يجعلها تعاني من التهميش، ويجعل نوعية التعليم فيها متردية نوعا ما. هذا، ويلاحظ إهمال رسمي عربي لمجموعة الإنسانيات، والدليل على ذلك أن وزراء التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي لم يولوا في مؤتمراتهم المختلفة اهتماما بالعلوم الإنسانية والاجتماعية كفروع معرفة ذات قيمة تستحق الاهتمام. ذلك أن تطور العلوم البحتة والتطبيقية أحدث «إيديولوجيا» تُثَمِّن تلك العلوم نظرا لارتباطها بأسواق العمل الجديدة، وتضع العلوم الإنسانية والاجتماعية في مرتبة قِيَمِيَّة ثانية من الاحترام والعناية، في حين نجد هذه العلوم الأخيرة معززة في الجامعات المرموقة (مثل يال وهارفرد وبرنستون) نظرا لعلاقتها بالتماسك الاجتماعي والديموقراطية والأمن الوطني ونظام القيم والثقافة وغيرها، فتعتبر دراستها ضرورة معرفية لفهم العالم والمجتمعات المعاصرة. كما أن أنظمة الاصطفاء في البلدان الغربية واليابان تضع الجامعات نفسها في سلم تراتبي وليس الاختصاصات، أي أن ذوي المعدلات العالية يلتحقون بالجامعات المرموقة في كافة تخصصاتها، وأصحاب المعدلات المتدنية يلتحقون بالجامعات الأخرى في كافة تخصصاتها. وهذا يجعل المتخرج في الآداب من جامعة هارفرد مثلا - وهي واحدة من الجامعات العشر الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية - أرفع قدرا من المتخرج في الطب أو الهندسة من جامعة تقع في المرتبة 150 مثلا (راجع: الأمين وآخرون، 2008، ص. ص. 127-158).





هـ. ظهور اختلالات تربوية واجتماعية عديدة بسبب اعتماد القبول في الجامعات في عدد من الدول العربية على معيار وحيد هو مجموع الدرجات في امتحانات نهاية المرحلة الثانوية يتم الاعتماد في عمليات القبول في جامعات كثير من الدول العربية على معيار وحيد، هو مجموع الدرجات في امتحانات شهادة إتمام المرحلة الثانوية. مما يجعل من هذه الامتحانات مشكلة أو «أزمة» تعليمية واجتماعية واقتصادية في معظم الدول العربية بسبب التنافس الشديد بين الطلبة للحصول على المجاميع العالية.

وقد أدى ذلك، في مصر على سبيل المثال، إلى انتشار «وباء» الدروس الخصوصية، حيث يُقبل عليها قرابة مليون طالب في معظم المواد الدراسية، رغم كلفتها العالية، وذلك أملا من الطلبة في الحصول على مجاميع مرتفعة تسمح لهم بالالتحاق بالجامعات. كما أدى إلى انحراف العملية التعليمية من كونها تحصيلا للمعرفة وتنمية للقدرة على التفكير والتحليل والنقد، إلى حصد أجوف للدرجات، مع سيادة طرائق التلقين والحفظ واسترجاع المعلومات، حيث يكتفي المدرسون بتلقين الطلبة إجابات نموذجية عن أسئلة مختارة يتوقع أن تُلحَق في الامتحانات ويطلبون منهم حفظها. كما أدى إلى انعدام أهمية المدرسة لدى الطلبة الذين يمتنعون عن الذهاب إليها، ويواظبون في المقابل على حضور الدروس الخصوصية في المراكز المخصصة لذلك. ويساعد أولياء الأمور أبناءهم على التغيب، فيقدمون للمدارس شهادات مَرَضِيَّة غير صادقة لتبرير غياب أبنائهم، بحيث أصبحت الدروس الخصوصية تمثل ثقافة مجتمعية سيئة، وأصبحت الأسرة المصرية تعاني معاناة شديدة من الأعباء المالية ومن القلق والتوتر والضييق الذي يجتاح جميع أفرادها عندما يكون لديها أبناء في مرحلة الثانوية العامة. وقد أدى ذلك إلى تضخم «خادع» في مجاميع الثانوية العامة، حيث يحصل عدة آلاف من الطلبة على الدرجات النهائية في مختلف المواد، وبمجموع كليّ قد يزيد على 100% من النهاية العظمى بسبب ما يسمى المستوى الرفيع، بحيث كان الحد الأدنى للقبول عام 2008 في كليات الطب مثلا 98.7% من المجموع في الثانوية العامة. مع العلم أنه، وبالرغم من حصول الطلبة على مجاميع «عملاقة» تفشل في الدراسة شريحة من الذين يلتحقون بكليات «القمة» (ككليات الطب والصيدلة والهندسة)، كما تشير العديد من التقارير والمقالات المختلفة في مصر. بالإضافة إلى ذلك، قضت الدروس الخصوصية على مبدأ تكافؤ الفرص لأن القادر ماديا هو الذي يُعد إعدادا جيدا لاجتياز الامتحانات ويحصل الدرجات العالية للالتحاق بما يسمى بكليات القمة (مقالات عدة في: الأهرام، 2008، الجزء 1، والدلنجاوي، 2009).

ومع الاحتكام للمجاميع، سادت أوضاع غير طبيعية وغير منطقية في مصر يأتي في مقدمتها ما يعرف «بأزمة المتفوقين» الذين يُعدّون بعشرات الآلاف من الطلاب الذين يُحبّلون كل عام لعدم استيعابهم بكليات يرغبون بالالتحاق بها، وبسبب إرغامهم على الالتحاق بمجالات تعليمية لا تتفق في كثير من الأحيان مع ميولهم وقدراتهم الفعلية، رغم أن مجاميعهم تقارب الدرجات النهائية (95%). وبهذا، أصبحت فرصة الآلاف من الحاصلين سنويا على 70% من المجموع ضعيفة في الالتحاق بالتعليم العالي (راجع مقالات عدة في: الأهرام، 2008 الجزء الأول، والدلنجاوي، 2009). وكل هذا يحرم الدولة من إحداث تنمية بشرية حقيقية.

هذا بالإضافة إلى أن تقرير مصير الطالب من خلال الاعتماد على امتحان واحد يخضع له خلال ساعات قليلة قد يكون معيارا مضللا، إذ إن نتيجته قد تتأثر بوضعه الصحي أو النفسي أو الاجتماعي





خلال فترة الامتحان تلك، فضلا عن تدخل ذاتية المصححين إذا كانت في هذا الامتحان أسئلة مقالية. مما يؤثر على نتائجه، وبالتالي على مستقبله.

و. هروب نسب كبيرة من الطلاب من التخصصات العلمية إلى التخصصات الأدبية والإنسانية أدت الأوضاع المذكورة أعلاه إلى اتجاه نسبة كبيرة من طلبة المرحلة الثانوية سنويا إلى تغيير شعبيهم من العلمي إلى الأدبي، كما يحدث في مصر في نهاية السنة الثانوية الثانية، بحيث أصبح 27% من الطلاب الناجحين في المرحلة الأولى يسجلون في شعبة العلوم بالسنة الثالثة مقابل 73% يتسجلون في الشعبة الأدبية، وذلك حتى لا يتحملوا مشقة دراسة العلوم والاكثواء بدروسها الخصوصية الباهظة مع شعورهم بأنهم لن يدخلوا في النهاية إلا كليات التجارة والآداب. وفي هذا خطورة بالغة على التنمية، لأن التعليم العالي يقبل نسب كبيرة من الطلاب في التخصصات الأدبية والإنسانية التي لا يتمكن سوق العمل من استيعابهم، في حين تحتاج البلاد إلى أعداد متزايدة من المهندسين والعلماء والأطباء، وغيرهم الذين لا يمكن تأهيلهم إلا بعد الحصول على الثانوية العلمية. كما يتناقض مع تطلعات أي مجتمع للنهوض بالعلوم والتقنية في عصر تسوده المعرفة العلمية.

### **خامساً: مقترحات لتطوير سياسات وإجراءات القبول في الجامعات والتعليم العالي**

يشير عدد من التقارير والدراسات إلى وجود حاجة لتطوير سياسات وإجراءات القبول في الجامعات والتعليم العالي في بعض الدول العربية، كما أشارت تقارير مصرية عدة، وكما ذكر مثلا مدير عام دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في إقليم كردستان العراق في رسالته إلى مكتب اليونسكو في عمان، وكما تبين من دراسة تقييمية لكليات التربية في الجمهورية العربية السورية (حمود، 2008). ويعتبر هذا التطوير عاملا مهما في أية محاولة لتطوير أو إصلاح الجامعات والتعليم العالي في الدول العربية.

ونسارع إلى القول إنه، ونظرا للتنوع الشديد في نظم وسياسات وشروط وإجراءات القبول في الجامعات والتعليم العالي في دول العالم، لا يوجد نظام واحد جيد يصلح لكل زمان ومكان، وبالتالي يصعب اقتراح نظام واحد جيد، إذ إن فعالية أي نظام تتوقف على ظروف البلد الذي يطبق فيه، كالظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وأوضاع سوق العمل والثقافة السائدة. ولهذا، يمكن تقديم مقترحات عديدة تختار منها كل دولة ما يتناسب مع ظروفها وإمكانياتها المختلفة، مع الأخذ بعين الاعتبار نقاط القوة والضعف لكل نظام، وإخضاع كافة الجوانب للمناقشات المستفيضة التي يجب أن يشارك فيها جميع المعنيين بالجامعات والتعليم العالي، من أعضاء هيئة التدريس وأولياء الأمور وقطاعات التجارة والصناعة والهيئات المهنية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ومجالس النواب ووسائل الإعلام والمجتمعات المحلية.

هذا مع العلم بأن سياسات القبول في الجامعات والتعليم العالي لا يجوز أن تكون جامدة، بل يجب أن تتطور كلما تغيرت الظروف الاقتصادية والاجتماعية والأولويات الوطنية لتلبية الاحتياجات المستجدة. وهذا يعني أن تتغير امتحانات نهاية المرحلة الثانوية ذاتها، وأن يتم اللجوء إلى معايير أخرى في عملية القبول، كلما لزم الأمر.





وعند البحث في اختيار نظام القبول المناسب أو تطوير النظام الموجود، لا بد من مناقشة بعض القضايا الهامة التي يمكن أن يُحدد في ضوءها نظام القبول الأكثر فاعلية (راجع مثلاً: Helms, 2008)، منها:

## 1. أيهما أفضل: أن يتم ضبط عملية القبول من قبل الحكومة أو من قبل الجامعات ذاتها؟

### أ. ضبط عملية القبول من قبل الحكومة

يمكن للحكومة أن تضبط عمليات قبول الطلبة في الجامعات بالوسائل الأساسية التالية:

- تحديد عدد الأماكن المتوافرة في كل جامعة أو برنامج،
- تنظيم عملية تنسيق مركزي للقبول،
- تنظيم امتحانات شهادة نهاية المرحلة الثانوية أو امتحانات القبول.

وتكون سيطرة الحكومة قوية في الدول التي تكون فيها مسؤولة عن هذه العمليات الثلاث، كما في الصين، ومصر. في حين تمارس حكومات دول أخرى سيطرة جزئية على بعض عمليات القبول تاركة مسؤولية ضبط العمليات الأخرى للجامعات نفسها أو لأجهزة أخرى مستقلة تنظم الاختبارات، كما في إيرلندا. ومن الناحية النظرية، كلما زادت سيطرة الحكومة على «مدخلات» الجامعات عبر عمليات قبول الطلبة فيه، ازداد ضبط «المخرجات» التي يمكن أن تساعد على تلبية الأهداف الوطنية الاستراتيجية والاقتصادية، وذلك بجعل عدد الطلبة الذين يُقبلون في كل تخصص متلائماً مع احتياجات سوق العمل. وعندما يزيد عدد الخريجين في بعض التخصصات عما يحتاجه سوق العمل أو عندما ينقص، يمكن للحكومة أن تصحح الخلل بزيادة أو تخفيض أعداد المقبولين بحيث يصبح الوضع أكثر ملاءمة خلال أعوام قليلة. كذلك، يمكن للحكومة التدخل لوضع سياسات قبول من شأنها تشجيع خريجي المرحلة الثانوية على الالتحاق بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي بحيث لا يدخلون سوق العمل في سن مبكرة ودون تأهيل. وهناك فائدة محتملة إضافية تنجم عن تحمل الحكومة مسؤولية تنسيق القبول مركزياً تتمثل بتخفيف الأعباء التنظيمية والإدارية عن كاهل الجامعات ومؤسسات التعليم العالي كي تركز هذه الأخيرة جهودها ومواردها على أولويات أخرى.

هذا، ويرى كثيرون، في مصر على سبيل المثال، أن نظام القبول من خلال مكتب تنسيق مركزي تشرف عليه الحكومة يحقق تكافؤ الفرص، في حين أن إلغاء مركزية امتحان الثانوية العامة وتنسيق القبول في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي وإجراؤهما إقليمياً في كل محافظة يتعارض مع العدالة وتكافؤ الفرص.

### ب. ضبط عملية القبول من قبل الجامعات

عندما تتحمل الجامعات ذاتها مسؤولية ضبط عمليات القبول وتحديد معاييرها، يصبح بمقدورها اختيار المرشحين الذين تتوافق مؤهلاتهم أكثر مع متطلبات برامجها. وفي هذا الصدد، لا بد أن تؤخذ الموارد المالية للحكومة وللجامعات بعين الاعتبار. من جهة أخرى، لا بد من دراسة مدى قدرة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي على تنظيم عمليات القبول بشكل فعّال.

## 2. موضوعية المعايير المستخدمة وتدخل الذاتية في إصدار الأحكام

نظرياً، عندما يخضع جميع الطلبة للامتحانات أو الاختبارات ذاتها، ويجيبون عن الأسئلة نفسها، ويُعَوَّمون وفقاً للمقياس نفسه تصبح النتائج أكثر موضوعية، وتصبح مقارنة نتائج الطلبة أسهل. وهذه







الاعتبارات قد تشكل عاملاً هاماً خاصة في البيئات التي يكثر فيها الفساد والرشوة وتأثير العلاقات الشخصية في الوصول إلى الموارد والفرص. وعندها يمكن أن تزداد نسبة العدالة والمساواة في عمليات القبول مع خضوع الطلبة للامتحانات أو الاختبارات ذاتها.

إلا أننا نبادر إلى القول بأن الامتحانات، مهما كان نوعها، لا يمكن أن تكون موضوعية بشكل تام، إذ إن عوامل ذاتية عديدة قد تتدخل. فتصحيح اختبارات المقال التي تتضمنها بعض الامتحانات يتأثر بذاتية المصححين (آراؤهم، قيمهم، معتقداتهم، مزاجهم أثناء فترة التصحيح، إلخ)، فضلاً عن تأثير ظروف المفحوص أثناء فترة الامتحان.

من جهة أخرى، فإن اللجوء إلى معايير أخرى إضافية للقبول غير الامتحان الموحد - كسجل الطالب الأكاديمي خلال المرحلة الثانوية حيث تختلف قيمة ومعنى الدرجات التي ينالها الطلبة - بالضرورة - من مدرسة إلى أخرى، والحكم على قيمة الأنشطة اللامنهجية، والمقابلات الشخصية - قد يعطي صورة أوسع عن قدرات الطلبة وخصائصهم، إلا أنه يترك مجالاً أكبر لتدخل الأحكام الذاتية.

وفي هذا الصدد، عند تحديد معايير وإجراءات القبول، يجب أن يُدرَس مدى تأثير العلاقات الشخصية والفساد والرشوة في اتخاذ القرارات. فإذا كان هذا التأثير كبيراً، يصبح الامتحان الموحد الذي ينظم على المستوى الوطني ويخضع له جميع الطلبة في الوقت نفسه، وإجراء تنسيق مركزي للقبول أكثر عدالة. أما إذا كان الموظفون الحكوميون أنفسهم فاسدين، فقد تخفف عملية القبول اللامركزي الذي تنظمه الجامعات نفسها أثر الفساد.

### 3. تحسين درجة صدق معايير القبول ومدى موثوقية نتائجها

من القضايا الهامة التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند اختيار معايير القبول أن تكون قادرة على التنبؤ الفعلي بقدرة الطالب على النجاح في مرحلة التعليم العالي، وفي التخصص الذي يلتحق به. ففي كثير من الأحيان تكون نتائج الامتحانات التي استخدمت كأداة لقبول الطلبة في الجامعات غير ملائمة لأنها لم تخضع للدراسة المسبقة. ولهذا تبدو الحاجة ملحة إلى دراسات متعمقة تقيس معامل الارتباط بين درجات الامتحانات المستخدمة كمعيار لقبول في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والمعدل التراكمي للطلبة في مؤسسات هذا التعليم.

هذا مع العلم بأنه، حتى عندما تكون الاختبارات معدة إعداداً جيداً وتم التأكد من صدقها، قد تتدخل عوامل عدة للتأثير على أداء الطالب، كصحته أو ظروفه العائلية أو مستوى قلقه، مما يجعل نتيجته لا تعبر بصدق عن مستواه التحصيلي وقدراته الفعلية. وعلى العكس من ذلك، قد تأتي نتيجة الطالب أعلى من مستواه وقدراته الفعلية عندما يتم تدريبه على الامتحانات أو على اختبارات القبول كما يحدث في كثير من البلدان (Helms, 2008). وهذا ما يحدث في مصر حالياً، حيث يتم التركيز أثناء الدروس الخصوصية على تدريب الطلبة على كيفية الإجابة عن الأسئلة التي تقدم في الامتحانات أكثر من الاهتمام بجعلهم يستوعبون المادة. ولهذا، فإن درجاتهم في الثانوية العامة قد تعكس مدى تدريبهم على الإجابات أكثر مما تعكس مستوى تحصيلهم الفعلي في المواد الدراسية.

وفي هذا المجال، قد تكون الأسئلة المقالية، التي تتطلب قدرات كتابية تنظيمية وتحليلية، أكثر فاعلية من أسئلة الاختيار من متعدد في التنبؤ بمدى نجاح الطالب في التعليم العالي. كما أن السجلات المجمعة (الملفات) ورسائل التوصية قد تمكن المؤسسات من الحصول على فهم أعمق لخصائص المتقدمين.





#### 4. تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص والمساواة في عملية قبول الطلبة

لما كان التعليم العالي حقاً للطلاب القادر على مواصلة التعليم، فقد أصبح من الأمور الهامة في عمليات قبول الطلبة في التعليم العالي مراعاة معاملة المتقدمين بعدل ومساواة، بحيث يخضعون جميعهم للمعايير ذاتها، وبحيث يأخذ كل منهم مكانه وفقاً لقدراته وخصائصه الفعلية.

وفي هذا المجال، قد يوحي استخدام الاختبار نفسه بأنه يمكن مقارنة نتائج جميع المتقدمين بعدل. إلا أن محتوى الامتحانات قد يكون متحيزاً ضد بعض المجموعات، كأن يتضمن معلومات ثقافية أو خبرات لم يتمكن الجميع من الوصول إليها. وبهذا، تصبح الدرجات - ولو كانت نتيجة اختبار موضوعي واحد - غير قادرة على إجراء مقارنة عادلة بين المؤهلات الفعلية للمتقدمين.

كذلك، قد تكون الامتحانات متحيزة ضد بعض الفئات السكانية التي لم تتمكن من الاستعداد لها أسوة بغيرها من الفئات. فالطلبة الذين يلتحقون بمدارس ذات نوعية متدنية يكونون أقل قدرة على النجاح من أولئك الذين يدرسون في مدارس مرموقة توفر لهم خبرات عالية الجودة. كذلك، فإن الطلبة الذين يعجزون عن دفع رسوم الدروس الخصوصية رفيعة المستوى - كما يحدث في مصر - يكونون أقل حظاً في النجاح من زملائهم القادرين على دفع رسوم هذه الدروس.

ولهذا، تأخذ الكثير من نظم القبول في العالم العوامل السكانية بعين الاعتبار لمعالجة قضية العدالة، فتقرر عدة أنظمة تعتمد على الامتحانات كمعيار للقبول معدلات أو مجموع درجات تفاضلية لمجموعات خاصة من المرشحين، كالأقليات العرقية والفقراء والمعوقين. ويحدد بعضها عدداً من المقاعد الدراسية (كوتا) لهذه الفئات. وهذا يعني أن أي نظام قبول للتعليم العالي يجب أن يتوخى العدالة ويأخذ بعين الاعتبار ظروف الفئات المختلفة من الطلبة المرشحين.

بالإضافة إلى ما تقدم، وفي سبيل تعزيز نقاط القوة وخفض نقاط الضعف المذكورة أعلاه، يُقترح ما يلي:

##### 1. الإبقاء على نظام التنسيق المركزي حيث تدعو الحاجة مع استخدام أكثر من معيار في

عملية القبول. ففي مصر، على سبيل المثال، تكررت في التقارير والاجتماعات والمؤتمرات القومية التوصية بشأن ضرورة الإبقاء على مكتب التنسيق المركزي باعتباره يحقق مبدأ تكافؤ الفرص في قبول الطلبة في التعليم العالي، ولكن مع التوصية بتطوير العمل فيه، وعدم الاكتفاء بمعيار واحد هو مجموع درجات الطالب في شهادة إتمام المرحلة الثانوية، بل العمل على تبني معايير أخرى للقبول، وفقاً لظروف وإمكانيات كل دولة، بهدف الكشف عن قدرات الطلبة واستعداداتهم وميولهم، لتوجيههم بما يتفق معها ومع متطلبات الدراسة في كل اختصاص. ويمكن اقتراح ما يلي على سبيل المثال:

- تنظيم اختبارات للقدرات العامة، و/أو امتحانات للقبول في المواد التي تتناسب مع كل تخصص، بحيث يؤخذ بعين الاعتبار في عملية القبول درجتا الطالب: في امتحان إتمام المرحلة الثانوية، وفي الاختبارات أو الامتحانات، وذلك وفقاً لنسب محددة (مثلاً: 60 أو 70% لنتيجة امتحان إتمام المرحلة الثانوية، و40 أو 30% لاختبار القدرات أو امتحانات القبول).

- أو احتساب «مجموع اعتباري» بناءً على نتائج شهادة إتمام المرحلة الثانوية، وذلك بإعطاء نسبة مئوية للمجموع العام الذي حصل عليه الطالب في هذه الشهادة، بالإضافة إلى نسبة





مئوية أخرى من درجات المواد التي تتوافق مع التخصص الذي يرغب الطالب بالالتحاق به والتي نالها الطالب في الشهادة ذاتها، وذلك بعد منحها وزناً أكبر من وزن باقي المواد (مثلاً: 60 أو 70% لنتيجة امتحان إتمام المرحلة الثانوية، و40 أو 30% للمواد التخصصية).

- أو تنظيم اختبارات قدرات أو اختبارات ثقافة عامة (اختبارات مقالية) أثناء امتحانات إتمام المرحلة الثانوية (وليس بعدها) يحتسب لها درجات منفصلة، وتؤخذ بعين الاعتبار كمعيار للقبول إلى جانب مجموع امتحان إتمام المرحلة الثانوية. وبذلك يتم تلافي الجهود والتكاليف الضخمة التي تتطلبها إدارة هذه الاختبارات خاصة في الدول الكبيرة، فيما لو نزلت مركزياً بعد امتحانات الثانوية.

- الأخذ بعين الاعتبار سجل الطالب وأنشطته المختلفة خلال المرحلة الثانوية بكاملها.
- تنظيم مقابلات شخصية جدية.

2. تغيير الاتجاهات التي تعتبر العلوم الإنسانية والاجتماعية أقل قيمة من العلوم البحتة والتطبيقية، نظراً لأهمية العلوم الإنسانية والاجتماعية للاقتصاد والمجتمع والسياسة والفكر والقيم والثقافة، ولكونها من مكونات الثقافة الضرورية لأي إنسان بمعزل عن تخصصه، وذلك بإنهاء العمل بالتصنيف الذي تعتمده سياسات القبول بتحديد معدلات للالتحاق بها أدنى من معدلات الالتحاق بالعلوم البحتة والتطبيقية، والذي يضعها في الدرجة الثانية مقارنة بالعلوم الأخيرة.

3. إيجاد نظام للمنح والمساعدات والقروض الدراسية، لمعالجة مشكلة عدم تكافؤ الفرص الذي تحدته الرسوم والأقساط التي تفرضها «الأقسام الخاصة» في بعض الكليات الحكومية، وفي الجامعات الخاصة، ولتمكين الطلاب من ذوي الدخل المحدود من الالتحاق بتلك المؤسسات والاستفادة من خدماتها أسوة بأبناء المقتردين. مما يحقق العدالة الاجتماعية والتكافل، ويخفف الأعباء المادية والنفسية عن الطلبة وأولياء أمورهم، خاصة وأن التعليم العالي أصبح وسيلة الأسر الفقيرة للحصول على وظيفة في سوق العمل تحقق عائداً أعلى بشكل ملحوظ من ذلك الذي تحققه وظائف التعليم ما قبل العالي، وبالتالي وسيلتهم للحراك الاجتماعي والحصول على مكانة اجتماعية متميزة.

4. تحقيق قدر من العدالة، وذلك بتبني سياسات للقبول في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي من شأنها منح امتيازات خاصة لبعض فئات الطلبة الأكثر حرماناً، كالإناث (اللواتي تقل فرص تعليمهن في بعض الدول وبعض المناطق الجغرافية)، وأبناء الأقليات العرقية، وأبناء الأسر ذات الدخل المحدود، وذوي الاحتياجات الخاصة، بحيث يخصص لهذه الفئات نسبة من المقاعد (كوتا)، أو خفض المعدل الأدنى المحدد لقبولهم، وذلك لتعويضهم عن بعض الحرمان الذي وقع عليهم. وفي المقابل، إلغاء الاستثناءات التي تقدم لبعض الفئات دون وجه حق، كأبناء أعضاء هيئة التدريس والعاملين في مؤسسات التعليم العالي أو في وزارات التعليم العالي، لأن ذلك يتعارض مع مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص.

5. توزيع مؤسسات التعليم العالي على المناطق المختلفة، لإفساح المجال أمام مجموعات سكانية بعيدة عن المدن والعواصم من ارتيادها، وذلك تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص، وكوسيلة للحراك الاجتماعي وتحقيق المكانة الاقتصادية الاجتماعية لسكان القرى والأرياف، وكذلك





- لعلاج مشكلة اغتراب الطلبة والطالبات، والتخفيف من الأعباء المادية والنفسية التي يتكبدونها عندما ينتقلون من أماكن سكنهم، بالإضافة إلى تخفيف الأعباء على المدن، والمساهمة في تنمية المناطق تحقيقاً للتنمية الاجتماعية الشاملة.
6. إفساح المجال للطلبة للتقدم لامتحان نهاية المرحلة الثانوية وللالتحاق بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي أكثر من مرة في العام الواحد (بواقع مرتين في العام على الأقل)، مما يعطيهم مجالاً أكبر لتحقيق رغباتهم في الالتحاق بالتخصصات التي يرغبون فيها، دون أن يضيع الكثير من عمرهم الثمين في انتظار فرصة أخرى.
7. جعل مدة صلاحية شهادة إتمام المرحلة الثانوية مفتوحة، أو مد تلك الصلاحية لفترة طويلة حتى يتمكن الطالب من الالتحاق بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي عندما تسمح له ظروفه، وذلك تحقيقاً لمبدأ التعلم المستمر.
8. إعادة النظر بسياسات القبول، وإيجاد معايير جديدة من شأنها زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم العالي في الدول العربية، لإفساح المجال أمام جميع الناجحين في التعليم الثانوي الذين تؤهلهم قدراتهم واستعداداتهم - بصرف النظر عن أصولهم الاجتماعية وقدراتهم المادية - لمتابعة تعليمهم العالي، باعتبار ذلك حقاً من حقوقهم، وباعتباره وسيلة لتطوير قدراتهم الفكرية، وعاملاً أساسياً من عوامل تنمية الرأسمال العلمي والثقافي في المجتمع، ووسيلة لخفض فجوة المعرفة بين الدول العربية والدول المتقدمة، ولتلبية الطلب الاجتماعي على التعليم العالي. وكانت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (2005) قد أوصت بالتطوير الكمي لأعداد الطلبة في مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية، وزيادة نسبة المسجلين من الفئة العمرية المقابلة بحيث تتضاعف حتى نهاية عام 2015.
- وهذا يتطلب التوسع في التعليم العالي وتوزيعه بحيث يتلاءم مع عالم العمل وحاجات المجتمع، من خلال زيادة عدد مؤسساته، ورفع الطاقة الاستيعابية ونسب الالتحاق به سنوياً لإتاحة الفرص لجميع الراغبين في الالتحاق به كل حسب قدراته، مع ضرورة توفير الإمكانيات المادية والبشرية للحفاظ على الجودة، بحيث يحقق التوسع الكمي العائد الاجتماعي المرجو تحقيقه في عصر المعرفة والعولمة وثقافة السوق، وبحيث تتمكن الجامعات ومؤسسات التعليم العالي من مواجهة التحديات الضخمة والمتنوعة، ويتمكن خريجوها من المنافسة العالمية.
9. تبني سياسات للقبول في التعليم العالي من شأنها زيادة نسب الملتحقين بمجالات العلوم الأساسية والتطبيقية التي يحتاجها سوق العمل في عصرنا الحاضر، وتحديد أعداد الطلبة في التخصصات المختلفة في ضوء النتائج التي تسفر عنها دراسات مستمرة للعرض والطلب على التخصصات المختلفة في سوق العمل المحلي والخارجي، ووفقاً لما تحتاجه خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
10. توفير خدمات الإرشاد والتوجيه التربوي والنفسي والمهني خلال المرحلة الثانوية وفي بداية سنوات التعليم العالي، أو تفعيل تلك الخدمات إن وجدت، لمساعدة الطلبة على اكتشاف قدراتهم واستعداداتهم وميولهم، وإطلاعهم على مجالات الدراسة والعمل، وتقديم الاستشارات لهم بشأن التخصصات التي تتناسب مع استعداداتهم، وتلبي في الوقت نفسه حاجات التنمية.





11. توفير الميزانيات الكافية لتنظيم عملية القبول في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، ولتغطية احتياجات الموارد البشرية والخبرات الفنية والأعمال التنظيمية والإدارية اللازمة لعمليات القبول وإجراءاته، سواء للحكومات أو للجامعات ومؤسسات التعليم العالي، حتى تتمكن من القيام بالأعباء اللازمة على درجة عالية من الجودة.
12. توفير قاعدة بيانات فعالة لنظام القبول والتسجيل، لتوفير المعلومات التي تساعد على مراجعة نتائج معايير القبول بشكل منتظم، مما يسمح للحكومات و/أو للجامعات ومؤسسات التعليم العالي بتقويم مدى فعالية سياسات وإجراءات القبول في تلبية الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ولتتمكن من تحديد متى وكيف يتم التغيير أو التطوير.
13. تفعيل التنسيق والتعاون بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، من أجل تبادل الخبرات والدراسات والممارسات الجيدة المتعلقة بكافة أمور التعليم العالي بعامة، وبسياسات وإجراءات القبول بصفة خاصة، بحيث تتم الاستفادة من التجارب المفيدة.

## المراجع

- الأمانة العامة للمجلس الأعلى لتخطيط التعليم (2008). اللائحة الموحدة لشؤون الطلاب في الجامعات اليمنية. صنعاء: الأمانة العامة للمجلس الأعلى لتخطيط التعليم.
- الأمين، عدنان وآخرون (2008). التعليم العالي في البلدان العربية. في: التقرير العربي الأول للتنمية الثقافية (ص.ص.: 13-206). بيروت: مؤسسة الفكر العربي.
- الأهرام (2008). التعليم وتكنولوجيا المعلومات (جزءان). الجزء الأول من 1/1-2008/6/30، الجزء الثاني من 1/1-2008/7/31-2008/12/31. القاهرة: مكتبة الأهرام للبحث العلمي (ملفات بحثية تحتوي على مقالات نُشرت في الصحف).
- البرادعي، منى والسيد، سامي (تحرير) (2007). رؤى تطوير التعليم العالي في مصر. جامعة القاهرة: كتاب منتدى التعليم العالي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- الجامعة الأردنية (2008). القوانين والأنظمة والتعليمات 2008 (يضم التشريعات وتعديلاتها حتى 2008/5/26). عمّان: منشورات الجامعة الأردنية.
- الجامعة اللبنانية (1994). الشروط العامة للانتساب والتسجيل في الجامعة اللبنانية. في: دليل الجامعة اللبنانية عن عام 1993-1994 (ص.ص.: 25-34). بيروت: الجامعة اللبنانية.
- الجامعة اللبنانية (2002). شروط انتساب الطلاب إلى الجامعة اللبنانية. في: دليل الجامعة اللبنانية: القوانين والأنظمة الإدارية والمالية (ص.ص.: 337-340). بيروت: الجامعة اللبنانية.
- الدلنجاوي، عثمان (تحرير ومراجعة) (2009). مصر 2008: أحوال وطن، الجزء الأول. القاهرة: دار الجمهورية للصحافة، يناير.





- زيتون، محيا (2005). *التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (1998). *دليل نظم الدراسة ومعادلة الشهادات في الجامعات العربية*. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (2005). *الاستراتيجية العربية لتطوير التعليم العالي*. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية (2008). *قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفضا لأخر التعديلات*. القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.
- وزارة التعليم العالي (ج.م.ع.) (2000 - أ). *المؤتمر القومي للتعليم العالي*. القاهرة: 13-14 فبراير. (تقارير اللجان الفرعية المنبثقة عن اللجنة القومية لتطوير التعليم الجامعي والعالي، وثيقة المؤتمر، والتوصيات الصادرة عنه).
- وزارة التعليم العالي (ج.م.ع.) (2000 - ب). *تقرير لجنة تطوير التعليم العالي والجامعي*. القاهرة: المؤتمر القومي للتعليم العالي، 13-14 فبراير.
- وزارة التعليم العالي (ج.م.ع.) (2004 - أ). *تقرير عن الجامعات الخاصة للعام الجامعي 2003/2004*. القاهرة: وزارة التعليم العالي، مكتب القبول للجامعات الخاصة، يوليو.
- وزارة التعليم العالي (ج.م.ع.) (2004 - ب). *دليل القبول للجامعات الخاصة للعام الجامعي 2004-2005*. القاهرة: وزارة التعليم العالي، مكتب القبول للجامعات الخاصة، يوليو.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا (2008). *دليل التوجيه الجامعي*. تونس: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا.
- وزارة التعليم العالي (سلطنة عُمان) (2008). *دليل الطالب لالتحاق بمؤسسات التعليم العالي للعام الدراسي 2008/2009*. مسقط: وزارة التعليم العالي، مركز القبول الموحد.
- Ayoub, Lucy (2003). *Study on the Private Universities in Egypt (Updated Version)*. Higher Education in Egypt: January.
- Helms, Robin Matross (2008). *University Admission Worldwide*. The World Bank: July.
- UNESCO (2008). *Overcoming Inequality: Why Governance Matters*. EFA Global Monitoring Report 2009. Paris: UNESCO.

#### المواقع الالكترونية:

- التوجيه الجامعي - تونس: [www.orientation.tn](http://www.orientation.tn)
- الجامعة الأمريكية في بيروت: [www.aub.edu.lb/admissions](http://www.aub.edu.lb/admissions)
- الجامعة الأمريكية في القاهرة: [www.aucegypt.edu/admissions](http://www.aucegypt.edu/admissions)



www.uob.edu.bh : جامعة البحرين  
www.agu.edu.bh : جامعة الخليج العربي - البحرين  
www.damasuniv.shem.net : جامعة دمشق  
... www.squ.edu.om/ admissions : جامعة السلطان قابوس  
www.qu.edu.qa : جامعة قطر  
www.qatar.tamu.edu : جامعة تكساس في قطر  
www.Qatar.cmu.edu : جامعة كارنيجي في قطر  
www.scepye.org : المجلس الأعلى لتخطيط التعليم - اليمن  
www.heac.gov.om : مركز القبول الموحد - سلطنة عُمان  
www.qeyas.com/ : المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي - المملكة العربية السعودية : Qiyas/exams  
www.mohe.gov.om : وزارة التعليم العالي - سلطنة عمان  
www.mohe.gov.sd/daleel : وزارة التعليم العالي - السودان